

دور التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار في مصر (دراسة مقارنة)

*المراسلة:

look4me.shosho@gmail.com

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

الشيماء ثابت

الملخص:

إن دعم وتبني التحول الرقمي ينعكس على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، عن طريق تقليل الإجراءات وخفض وقت أدائها؛ إلى جانب آثاره الإيجابية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛ وهو الأمر الذي يُسهم في تحسن مناخ الاستثمار، ومن ثم إمكانية زيادة القدرة على جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار باستخدام المنهج التحليلي المقارن بين كل من مصر وماليزيا، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنه يوجد العديد من المؤشرات العالمية والتي يمكن الاعتماد على بعضها في قياس التحول الرقمي للدول. وباستخدام هذه المؤشرات ودورها في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على ترتيب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؛ فوجد أن ماليزيا استفادت من دور التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار على عكس مصر؛ وبناء عليه يمكن أن تستفيد مصر من التجربة الماليزية من خلال: إنشاء هيئة قومية للتحول الرقمي لمتابعة تنفيذ برامج ومبادرات استراتيجية التحول الرقمي. صياغة برنامج لتبسيط الإجراءات المتعلقة ببيئة الأعمال يتوافق مع النموذج الموحد للتحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي - مناخ الاستثمار - سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - الاستعداد الرقمي - التنافسية الرقمية - النفاذ الرقمي.

Abstract

Supporting and adopting digital transformation is reflected in the ease of doing business, by reducing procedures and time. In addition to achieving the positive aspect of economic and political targets; This contributes to improving the investment climate and thus the possibility of increasing the ability to attract local and foreign investments. this study aimed to reach to the role of digital transformation in improving the investment climate using the comparative analytical approach between Egypt Malaysia. The study reached a number of results, the most important of which are: It was found that Malaysia has benefited from the role of digital transformation in improving the investment climate, unlike Egypt. Accordingly, Egypt can benefit from Malaysia experience by establishing a national authority for digital transformation to follow up the implementation of digital transformation programs and initiatives, formulating a program to simplify procedures related to the business environment that is consistent with the unified model of digital transformation.

Keywords: Digital transformation- Investment climate – Ease of doing business – Digital readiness – Digital Competitiveness - Digital Access.

أولاً: مقدمة:

إن دعم وتبني التحول الرقمي ينعكس على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، عن طريق تقليل الإجراءات وخفض وقت أداؤها؛ إلى جانب أثاره الإيجابية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛ وهو الأمر الذي يُسهم في تحسن مناخ الاستثمار وزيادة القدرة على جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. حققت بعض الدول مثل ماليزيا ترتيب متقدم في كل من مؤشرات التحول الرقمي ومؤشرات مناخ الاستثمار، حيث كسرت حاجز قائمة العشرة الأوائل في هذه المؤشرات واحتلت مراكز بينهم. من هنا تأتي التساؤلات الرئيسية التي توضح مشكلة الدراسة كالآتي:

- ١- ما هو دور التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار. ٢- ما الجهود المبذولة في مجال التحول الرقمي وتأثيرها على تحسين مناخ الاستثمار في ماليزيا ومصر؟ ٣- ما هي الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في التحول الرقمي ودورها في تحسين مناخ الاستثمار؟

ثانياً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

على الرغم من الدراسات العديدة لكل من التحول الرقمي ومناخ الاستثمار، فلو حظ أنه عادة ما يتم دراستهم بشكل منفصل، ولم يتم النظر إلى تأثير التحول الرقمي على مناخ الاستثمار بشكل مباشر، وعليه ستحاول هذه الدراسة تحديد هذا الأثر والعوامل الخاصة به. ونعرض في السطور التالية نتائج بعض الدراسات:

دراسة (Abdulaziz Ibrahim Almahmoud-2014)^(١)، حيث بحثت تأثير ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية باستخدام GMM للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣. وتوضح النتيجة أن العلاقة معنوية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأرجعت الدراسة السبب إلى تحسن ترتيب هذه الدول في المؤشر.

دراسة (ولاء مجدي إسماعيل رزق-٢٠١٥)^(٢)، تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في كل من مصر والسعودية وماليزيا، ودراسة مدي إمكانية استفادة مصر منها تمهيداً لوضع استراتيجية لتهيئة مناخ الأعمال في مصر، مستخدمة الأسلوب الوصفي التحليلي المقارن، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: تراجع ترتيب مصر بمؤشرات بيئة الأعمال بالمقارنة بكل من ماليزيا والسعودية. ضرورة تسهيل الإجراءات التي يحتاجها بدء المشروعات الاستثمارية ومن إزالة العوائق البيروقراطية. وأن يكون هناك هدف أو رؤية قومية للنهوض بالدولة من مرحلة الدولة النامية إلى مرحلة الدولة المتقدمة على غرار رؤية ٢٠٢٠ في ماليزيا.

(1) Abdulaziz Ibrahim Almahmoud. (2014): "Ease of Doing Business Rankings and Foreign Direct Investment in Developing Economies: Evidence from System GMM Approach, *Egyptian journal for commerce studies*, Vol. 38, issue 4, Mansoura university.

(٢) ولاء مجدي إسماعيل رزق (٢٠١٥): " تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

دراسة (Mohamed Balouza, 2018)^(٣)، قدمت الدراسة تحليلاً لتأثير الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ١٤ دولة عربية (الجزائر - البحرين - مصر - الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - عمان - قطر - السعودية - السودان - تونس - الإمارات - اليمن)، حيث استعانت الدراسة بمؤشرات (doing business)، والحرية الاقتصادية باستخدام بيانات سلسلة زمنية (Panel data) للفترة ١٩٨٥-٢٠١٥. وقد أوضحت النتائج أن كل من متغيرات جودة بيئة الأعمال والحرية الاقتصادية التي تساهم في سهولة أداء الأعمال وخفض المخاطر الدولية لهما تأثير موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات الدول العربية.

دراسة (حلا زيدان المعاضيدي - ٢٠٢١)^(٤) هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز مؤشرات الاقتصاد الرقمي، والتعرف على واقع تلك المؤشرات على الدول العربية، وتحديد فجوة الجهود المبذولة بين الدول العربية لتحقيق نتائج عالية بمؤشرات الاقتصاد الرقمي. واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تباين بين الدول العربية في مجال التوجه للاقتصاد الرقمي، إذ يعود ذلك لأسباب ترتبط بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

دراسة (وسيلة عجال ومحمد زياد - ٢٠٢٢)^(٥) هدفت الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد الرقمي ومتطلباته وأبرز تحدياته، وعرض وتقييم وضع بعض الدول العربية بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة ٢٠٢٠، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتبين أن الدول عملت على تطوير بعض مجالات اقتصادها الرقمي بالرغم من التحديات التي واجهتها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإمارات تصدر الترتيب على الدول العربية، نتيجة تفوقها في المجال التكنولوجي الذي يعزز الميزة التنافسية.

دراسة (Maxim V. Vlasov- 2019)^(٦) هدفت الدراسة تقييم تأثير الاقتصاد الرقمي على ديناميكيات جذب الاستثمار في الأصول الثابتة (دراسة حالة لبعض المناطق في روسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧)، كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في توضيح الأولويات الاستراتيجية لتطوير البنية

(3) Mohamed Balouza, (2018): "Economics, The Relationship between Institutional Quality and Foreign Direct Investment Inflows Empirical Study of Arab", *Contemporary Egypt journal*, Vol. 109, issue 531, Egyptian Association for Political Economy, Statistics and Legislation

(٤) حلا زيدان المعاضيدي (٢٠٢١): "واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد الأول، العدد الخامس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(٥) وسيلة عجال ومحمد زياد (٢٠٢٢): "دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

(6) Maxim V. Vlasov. (2019). "Sustainability of a regional investment strategy: factors of a digital economy.", Vol. 8, issue 23, Amazonia Investiga.

التحتية الرقمية، بما في ذلك تنشيط النشاط الاستثماري في مناطق روسيا. استخدمت الدراسة تحليل الارتباط بين العوامل حسب درجة تأثيرها على عمليات النشاط الاستثماري. أكدت النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الفرضية الرئيسية للدراسة وهي: تتمتع المناطق التي تطور لديها عوامل الاقتصاد الرقمي بقدرة أعلى لجذب الاستثمارات في الأصول الثابتة. لقد ثبت أن عوامل مثل عدد أجهزة الحاسب الشخصية، ومستوى استخدام تبادلات المستندات الإلكترونية في المنظمات لها علاقة ارتباط مع القدرة على جذب الاستثمارات.

بناء على ما سبق تتحدد **الفجوة البحثية** للدراسة الحالية، حيث تختلف عن الدراسات السابقة في أنها مكتملة لما تم بحثه بشكل منفصل لكل من مناخ الاستثمار والتحول الرقمي، وإضافة جديدة من حيث الربط بينهما في دراسة واحدة، وبإلستناد إلى المؤشرات الدولية كأساس للمقارنة في كل من مصر وماليزيا.

ثانياً: المنهجية:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في عرض تطور التحول الرقمي في كل من ماليزيا ومصر وأثره على مناخ الاستثمار المتمثل في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، وذلك في الفترة منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٠. وهي الفترة التي لوحظ فيها تحقق قفزة في الإصلاحات المرتبطة بالتحول الرقمي، وتحسن ترتيب ماليزيا بمؤشرات Doing business.

كما تم الاستعانة بكل من: الأسلوب التحليلي في معالجة البيانات ودراسة أداء مصر وماليزيا فيما يتعلق بأثر التحول الرقمي على مؤشرات مناخ الاستثمار بالتقارير الدولية، والاستراتيجيات التي اتبعتها في سبيل تحقيق الاستفادة من التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار. الأسلوب المقارن لمقارنة أداء مصر وماليزيا للتعرف على أفضل الممارسات وكيفية الاستفادة منها في مصر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بحث دور التحول الرقمي وانعكاسه على تحسين مناخ الاستثمار في كل من ماليزيا ومصر.

فروض الدراسة: تقوم الدراسة على الفرض الآتي:

أن التحول الرقمي يمكن أن يكون له دور إيجابي في خلق مناخ استثماري جاذب في كل من ماليزيا ومصر.

خطة الدراسة: تنقسم الدراسة إلى قسمين:

- ١- الإطار النظري لكل من مناخ الاستثمار والتحول الرقمي والعلاقة بينهم.
- ٢- تطور التحول الرقمي وأثره على مناخ الاستثمار في ماليزيا.
- ٣- تطور التحول الرقمي في مصر وأثره على مناخ الاستثمار في مصر.

١- الإطار النظري لكل من مناخ الاستثمار والتحول الرقمي والعلاقة بينهم:

أ- الإطار النظري لمناخ الاستثمار:

تجد النظريات المفسرة لمناخ الاستثمار مصدرها في بعض النظريات المفسرة للاستثمار في المدارس الاقتصادية المختلفة، إلى جانب النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن توافر المناخ الملائم للاستثمار يعد شرطاً لنجاح الاستثمار ويعمل على تقليص المعوقات التي تواجهه؛ وعليه تعد تهيئة مناخ جاذب للاستثمار -والتي تشتمل على استراتيجيات واضحة وسياسيات اقتصادية متناسقة وقابلة للتطبيق- شرطاً أساسياً لتحقيق زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة، وكذلك تشجيع الاستثمارات الوطنية، ومن ثم زيادة مشاركتها في تحقيق الأهداف التنموية مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد في سلاسل التوريد الدولية. عدا ذلك تصبح المزايا النظرية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر حلاً غير قابل للتطبيق في ظل القيود البيروقراطية الحكومية غير المرنة أو حتى الحرية المطلقة^(٧)^(٨). وقد تم تطوير مؤشرات لقياس مناخ الاستثمار في الدول مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٢٠ لقياس قدرة الدول على القيام بالإصلاحات وتيسير الخدمات المقدمة للمستثمرين بداية من خدمات تأسيس الشركات وحتى الخروج من السوق. ترى بعض الدراسات الأخرى أنه ليس بالضرورة أن توجد علاقة إيجابية بين تحسن مناخ الاستثمار أو ترتيب الدول في مؤشرات قياس مناخ الاستثمار وبين زيادة التدفقات من الاستثمارات، وبعبارة أخرى لا يعتبر توفر مناخ استثمار جيد لممارسة أنشطة الأعمال شرطاً كافياً لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وذلك في ضوء وجود محددات وعوامل أخرى أكثر تأثيراً^(٩). وبتطبيق ذلك على كل من مصر وماليزيا، يوضح الجدول رقم (١) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية وترتيب كل من مصر وماليزيا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول رقم (١): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية وترتيب كل من مصر وماليزيا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

بيان	مصر		ماليزيا	
	الترتيب	التدفقات	الترتيب	التدفقات
٢٠١٠	١٠٦	٦,٣٠	٢٣	١٥,٣
٢٠١١	٩٤	-٠,٤٨	٢١	١٨,١

(٧) المطراوي، خ (2023)، الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر، *إفاق اقتصادية معاصرة*، ص ٧٠، مسترجع

من <https://www.idsc.gov.eg/Publication/details/8521>

(٨) شطا، م (2023). دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، الإصدار (٩)، العدد (٢)، ص ٥٥٢-٦٤٤. doi:10.21608/jdl.2023.205882.1150

(٩) تريندز للبحوث والاستشارات. (سبتمبر ٢٠٢٢)، العلاقة بين تحسين بيئة الأعمال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دروس تقدمها سنغافورة ونيوزيلندا للدول الأفريقية، مسترجع من <https://shorturl.at/3WPGH>

بيان	مصر		ماليزيا	
	الترتيب	التدفقات	الترتيب	التدفقات
٢٠١٢	١١٠	٢,٨	١٨	١٦,٨
٢٠١٣	١٠٩	٤,٢	١٢	١٣,٤
٢٠١٤	١٢٨	٤,٦	٦	١٦,١
٢٠١٥	١١٢	٦,٩	١٨	١٠,٥
٢٠١٦	١٣١	٨,١٠	١٨	١٠,١
٢٠١٧	١٢٢	٧,٤٠	٢٣	٥,٦
٢٠١٨	١٢٨	٨,١٠	٢٤	٥,٧
٢٠١٩	١٢٠	٩	١٥	٧,٥
٢٠٢٠	١١٤	٥,٨٠	١٢	٣,٣

المصدر: البنك الدولي مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعداد مختلفة، Worldbank databank

يتضح من الجدول السابق:

- ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لماليزيا مع جهود الإصلاحات التي قامت بها وعملت على تحسين ترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال باستثناء عام ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ بسبب الأحداث العالمية (الأزمة المالية، وأزمة انتشار فيروس كورونا على التوالي).
- لم تتأثر تدفقات الاستثمار لمصر بشكل كبير بترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال باستثناء عام ٢٠١١ و ٢٠٢٠ (بسبب الأحداث السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١، وأيضاً الأزمة العالمية لانتشار أزمة فيروس كورونا).

ومما سبق يتضح أن هناك عدة عوامل أخرى -إلى جانب الإصلاحات التي تتم في مناخ الاستثمار- منها الأزمات العالمية ودرجة المخاطر السياسية والاقتصادية للدولة والسياسات التي يتم اتباعها لتنمية قطاعات الدولة الاقتصادية، تشترك في تحديد حجم تدفقات الاستثمار. وبناء عليه فإنه من خلال هذا البحث سيتم التركيز على تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والكشف عن أسباب هذا التحسن، وعما إذا كانت تنطوي على تبني حلول للتحول الرقمي.

ب- الإطار النظري للتحول الرقمي:

من أشهر علماء الاقتصاد الذين كان لهم إسهامات في تحليل التحول الرقمي في النظرية هو جوزيف شومبيتر "Joseph Schumpeter" (١٨٨٣-١٩٥٠)، وذلك من خلال تحليله لعملية النمو الاقتصادي والتي أطلق عليها عملية التدمير الإبداعي أو الخلاق أو القوى المربكة (creative destruction)، والتي وصفها بأنها تفكيك وتدمير الممارسات والأعمال من أجل إفساح الطريق والمجال لخلق أفكار إبداعية توجه لعمليات التصنيع من أجل زيادة الإنتاجية، ويمكن من خلال

هذه النظرية أن نجد جذور تفسر تأثير نشأة التحول الرقمي وكذلك طريقة عمله^(١٠). وتوضح العلاقة بين التحول الرقمي في شكله الحالي وبين نظرية شومبيتر من خلال بعض الأمثلة الحديثة للتدمير الخلاق بما أحدثته التقنيات الرقمية مثل شبكة الإنترنت، والإنترنت عبر الهاتف المحمول، فقد تأثرت بعض القطاعات مثل التجزئة والبنوك، السياحة والنقل، وشمل الخاسرون بعض وظائف البيع بالتجزئة، والصرافة، وكلاء سفر، وجاء وأضاف الإنترنت عبر الهاتف المحمول (مثل أوبر وغيره) مزيداً من الخاسرين مثل سائق الأجرة المحلي. كما دمر الإنترنت العديد من الشركات الكبيرة والصغيرة، فإنه أنشأ العديد من الشركات الجديدة من خلال الفرص التي يقدمها. وقد قامت العديد من المنظمات والشركات الدولية بتطوير مؤشرات لقياس التحول الرقمي تعتمد أغلبها على مؤشرات تقيس جودة البنية الأساسية وقدرات ومهارات المؤسسات والأفراد على تبني الحلول الرقمية^(١١).

ج- الإطار النظري للعلاقة بين تحسن مناخ الاستثمار والتحول الرقمي:

منذ عام ٢٠١٦ أصبح التحول الرقمي يمثل أحد أهم الأدوات وأكثرها تأثيراً بين سلسلة تدابير تيسير الاستثمار، حيث يكمن الدافع الأساسي من التحول الرقمي في تقليل الوقت والتكلفة لإجراءات الاستثمار. وتتراوح أشكال التحول الرقمي في إجراءات الاستثمار بين إنشاء بوابات معلومات رقمية أو (digital information portals) وهي التي تصف الخطوات اللازمة للحصول على الموافقات، وبين إنشاء نوافذ رقمية موحدة أو (digital single windows) وهي التي تنقل عملية الموافقات والتراخيص عبر الإنترنت، حيث زاد عدد الدول التي لديها بوابات معلومات رقمية من ١٣٠ إلى ١٦٩، والدول التي لديها نوافذ رقمية واحدة من ٢٩ إلى ٧٥^(١٢). كما يؤثر التحول الرقمي ويدعم الاستقرار السياسي كأحد مكونات مناخ الاستثمار من خلال التأثير على صنع السياسات العامة وتحسين جودة الخدمات الحكومية وكفاءة الجهاز الإداري للدولة^(١٣).

كما تشعب التحول الرقمي في كافة مكونات مناخ الاستثمار مثل البنية الأساسية بكافة أنواعها من شبكات اتصالات، طرق، أو طاقة وذلك سواء في تسهيل إمداد هذه الشبكات أو في تقديم وتحسين خدماتها. وكذلك للتحول الرقمي دوراً في تبسيط تقديم الخدمات الحكومية من ضرائب وجمارك وغيرها من خلال برامج الحكومة الإلكترونية التي تقوم بها الدول.

وفقاً لتقرير البنك الدولي عام ٢٠٢٠ كان إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمة مشتركة في الإصلاحات التي قامت بها دول العالم، ويستخدمها ١٠٦ اقتصاد في تقديم الخدمات التي تتراوح

(10) Schumpeter, J., "capitalism, socialism and democracy", e-Library ed. London: Routledge, 2003, pp. 32.

(١١) الشيماء السيد عبد الشافي ثابت، عبير فرحات علي سليمان، عيد رشاد عبد القادر، " مؤشرات قياس التحول الرقمي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (٥٣)، العدد (٣)، ص. ٣٤٧-٣٧٤، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1417139>

(12) UNCTAD, 2022. *investment policy review*, 1 January, Issue 6, pp. 3.

(١٣) أبو زيد، احمد الشورى. (٢٠٢٢). 'الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم', مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣، العدد (٤)، ص. ١٥٥.

من البحث عن الاسم إلى التسجيل الكامل للأعمال التجارية عبر الإنترنت، وخدمات التسجيل الإلكتروني. تشترك الاقتصادات التي حصلت على أعلى ترتيب في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العديد من الميزات المشتركة، بما في ذلك الاستخدام الواسع النطاق للأنظمة الإلكترونية. جميع الاقتصادات العشرين ذات التصنيف الأعلى بالمؤشر لديها عمليات دمج الأعمال عبر الإنترنت، ولديها منصات إلكترونية لتسجيل الضرائب، وتسمح بالإجراءات عبر الإنترنت المتعلقة بنقل الممتلكات^(١٤).

٢- تطور التحول الرقمي وأثره على مناخ الاستثمار في ماليزيا:

بدأت ماليزيا بناء قواعد التحول الرقمي في منتصف التسعينات من القرن العشرين، إلى أن شهدت ثباتاً في معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة؛ مما دفعها للتوجه نحو التحول الرقمي والتنمية التكنولوجية وتضمينه في خطط السياسة العامة لديها كلاعب رئيسي للمساهمة في إنعاش الاقتصاد وزيادة قدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة مرة أخرى. ويمكن القول إن ماليزيا خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢١ مرت بمرحلتين رئيسيتين في تنفيذ السياسات الاستراتيجية للتحول الرقمي^(١٥):

- ١- **المرحلة الأولى:** بداية من الخطة السابعة ١٩٩٦-٢٠٠٠ وحتى الخطة التاسعة ٢٠٠٦-٢٠١٠ والتي شهدت اهتمام مكثف بالاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب مبادرة إنشاء مشروع ممر الوسائط المتعددة كمشروع قومي.
- ٢- **المرحلة الثانية:** مع الخطة الخمسية الحادية عشر ٢٠١٦-٢٠٢١ والتي اهتمت بالاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه على طول المرحلتين اهتمت ماليزيا بالبنية الأساسية لتحسين خدمات النطاق العريض من خلال الخطة القومية للاتصال والألياف الضوئية (٢٠١٠-٢٠١٨)، إلى جانب تشجيع التبني الرقمي، في نفس الوقت ظهرت قضية عدم المساواة أو الفجوة الرقمية بين الريف والحضر وبين الصناعات من ضمن التحديات التي واجهت ماليزيا في كلتا الخطتين. أما الفترة بين المرحلتين وهي من ٢٠١١-٢٠١٥ فشهدت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاقتصاد الرقمي اهتمام وتركيز أقل من خلال الخطة الخمسية العاشرة، بينما اتجه الاهتمام والتركيز على مراجعة الإجراءات الغير ضرورية وخفض التكاليف إلى جانب تحديد الأثر الاقتصادي للإجراءات الجديدة.

منذ عام ١٩٩١ تبنت ماليزيا رؤية تنموية طويلة الأجل عرفت باسم "رؤية ٢٠٢٠" (أو Vision 2020) وكان الهدف أن يكون الاقتصاد الماليزي قادراً على اكتساب التقنيات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات. ووضعت في اعتبارها تأهيل وتدريب الموارد البشرية وزيادة الإنفاق على التعليم وتزويد المدارس بالحاسبات الآلية وتطوير المناهج، تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا

(14) Worldbank, 2020. *Ease of doing business*, Washington D.C.: worldbank.

(15) Lee, C., "strategic Policies for Digital Economic Transformation: The Case of Malaysia", *Development Economics*, Nov. 2022, pp. 7.

المعلومات، زيادة كفاءة المؤسسات وتسريع بناء الحكومة الإلكترونية، وتضييق الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق^(١٦).

وفي عام ١٩٩٥ قامت وزارة الاتصالات والرقمنة بإطلاق مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزي للاهتمام وتنفيذ مشروع ممر الوسائط المتعددة لجذب الشركات العالمية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ثم تطور الأمر عام ٢٠٢٢ مع إعلان استراتيجية "ماليزيا الرقمية" أو (Digital Malaysia) والتي تعتبر خلفاً لرؤية ٢٠٢٠ والاستراتيجيات التي امتدت على مدار ٢٥ عامًا الماضية، وتحل محل ممر الوسائط المتعددة (MSC) أو (Malaysia super corridor) ولكن تقرر حوافز غير إقليمية أو غير مبنية على الموقع فقط وإنما لكل مشروعات التحول الرقمي، هذا إلى جانب تشجيع التبني الرقمي وتعزيز التنقل المهني والتجارة الإلكترونية عابرة الحدود. والجدول (٢) يوضح التطور التاريخي لاستراتيجيات التحول الرقمي في ماليزيا.

الجدول رقم (٢): التطور التاريخي لاستراتيجيات التحول الرقمي في ماليزيا.

المبادرات / المشروعات	الأهداف والمحاور	الاستراتيجية
- إنشاء المجلس الوطني لتنمية المعلومات عام ١٩٩٤. - طرح الأجندة الوطنية لتقنية المعلومات عام ١٩٩٦. - إطلاق مشروع ممر الوسائط المتعددة عام ١٩٩٦. - تشكيل لجنة الاتصالات والإعلام. - إطلاق البوابة الإلكترونية للخدمات العامة. - قانون التوقيع الإلكتروني عام ١٩٩٧. - إنشاء البنية الأساسية اللازمة للتحول إلى اقتصاد المعرفة تقوم على شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات مشروعات خاصة لبناء العنصر البشري (مشروعات للتعليم والصحة).	- وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الوطنية للاتصالات. - أن تصبح ماليزيا مركزا عالميا للتقنية بحلول عام ٢٠٢٠. - إعداد المخطط الاستراتيجي للانتقال إلى اقتصاد المعرفة	الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٠ الخطة الماليزية السابعة^(١٧)
- إطلاق الخطة القومية لتوصيل الألياف الضوئية لتحسين البنية الأساسية الرقمية ٢٠١٠-٢٠١٨	- خلق مجتمع رقمي قائم على أحدث التقنيات	الخطة الماليزية الثامنة والتاسعة "سياسة الرؤية الجديدة"

(١٦) علاء الدين احمد جبر، "اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في ماليزيا"، مجلة *L' Egypte Contemporaine* ، العدد (١١١)، يناير ٢٠٢٠، ص. ١٧٤.

(17) Ministry of economy, 2020. *Development Plans*. [Online] Available at: <https://www.ekonomi.gov.my/en/economic-developments/development-plans/rmk/previous-plans> [Accessed 16 Feb. 2024].

المبادرات/ المشروعات	الأهداف والمحاور	الاستراتيجية
	- استكمال البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠١٠-٢٠٠٠
- إطلاق السياسة القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٣ - إطلاق الاستراتيجية القومية لإنترنت الأشياء عام ٢٠١٤ لتمثل خطة الحكومة لتشجيع تبني التقنيات الرقمية.	- أن تنتقل ماليزيا من دولة متوسطة الدخل إلى دولة مرتفعة الدخل.	الخطة الماليزية العاشرة ٢٠١١-٢٠١٥
- إنشاء المجلس القومي للاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة برئاسة رئيس الوزراء لتسريع القدرات المحلية في تبني الرقمنة. - الخطة القومية للثورة الصناعية الرابعة عام ٢٠١٨، لتأهيل قطاع الصناعة وتحويله إلى قطاع ذكي يستخدم التقنيات الرقمية. - إطلاق استراتيجية ماليزيا للأمن السيبراني. - إنشاء منطقة التجارة الحرة الرقمية عام ٢٠١٧ لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التجارة الإلكترونية.	- تحويل ماليزيا إلى دولة ذات دخل مرتفع مدعومة رقميًا ومدفوعة بالتكنولوجيا، ورائدة إقليمية في الاقتصاد الرقمي.	مخطط الاقتصاد الرقمي في ماليزيا (Malaysia digital economy blueprint) ٢٠١٦-٢٠٢٠

المصدر: إعداد وتجميع الباحثة بناء على خطط التنمية الماليزية، وزارة الاقتصاد الماليزية، ٢٠٢٠.

من الجدول السابق يمكن أن نستنتج أن أهم ما يميز التجربة الماليزية هو إنشاء المجلس الوطني لتقنية المعلومات برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية عدد من الوزراء والمستشارين وكبار الصناعة والمهتمين بالتقنيات الرقمية من القطاع الخاص والعام، ويعمل على^(١٨):

- ١- التشجيع الدائم لنمو وتطوير واستخدام تقنية المعلومات.
- ٢- التأكد من اندماج التقنيات الحديثة بشكل طبيعي مع التطور المجتمعي والاقتصادي.
- ٣- تحديد الأثر المحتمل لتقنية المعلومات على المجتمع والاقتصاد.
- ٤- التخطيط الاستراتيجي، التنسيق والتقويم. يمكن صياغة نموذج التحليل الرباعي (SWOT) للتحول الرقمي في ماليزيا من خلال الشكل (١).

(١٨) عائشة موزاوي، "التحول إلى الحكومة الإلكترونية-دراسة تجربة ماليزيا"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (١١)، يونيو ٢٠١٨، ص. 879-859

الشكل رقم (١): التحليل الرباعي (SWOT) للتحول الرقمي في ماليزيا

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الموقع الاستراتيجي المميز في جنوب آسيا. - البنية التحتية الكافية. - المشاركة مع القطاع الخاص - الإرادة السياسية والسياسيات الحكومية المشجعة للتحول الرقمي. - قاعدة صناعية للمنتجات عالية التقنية - نظام تعليم قوي، وطبقة حضرية متعلمة تملك معدلات اعتماد للتكنولوجيا.	- ارتفاع أسعار الإنترنت وخدمات الهاتف المحمول. - الفجوة الرقمية المركبة بين الريف والحضر وبين الرجال والنساء. - تفاوت الدخل بين السكات في بعض المناطق - انخفاض الإنفاق على البحوث والتطوير بالمقارنة بالمنافسين الإقليميين مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية.
الفرص	التحديات
- نمو القدرة الشرائية؛ مما يسهم في اعتماد التقنيات الرقمية، والأجهزة الحديثة الداعمة لها. - وجود هدف جعل ماليزيا مركز رقمي إقليمي رائد في الاقتصاد الرقمي. - ارتفاع استخدام وتبني التقنيات الرقمية والناشئة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة - إتاحة التمويل - وجود آليات للمتابعة والتنفيذ - تسارع سوق الحوسبة السحابية، وزيادة الاتجاه نحو الرقمنة، مما يمنح فرص لسوق البرمجيات في ماليزيا لمسار نمو أسرع. - اتساع سوق التجارة الإلكترونية، مما يسهم في إقبال الشركات على استخدام التقنيات الرقمية.	- ارتفاع المنافسة الإقليمية والتي تعكسها مؤشرات التحول الرقمي. - تصاعد قضايا الأمن السيبراني في المنطقة، الذي يمكن أن يؤثر على ثقة المستهلكين في خدمات الحوسبة السحابية. - عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

المصدر: إعداد الباحثة بناء على تحليل تقارير ومؤشرات التحول الرقمي

يتضح من التحليل السابق تفوق نقاط القوة على نقاط الضعف، وتفوق الفرص على التحديات التي تواجه التحول الرقمي في ماليزيا، حيث يمكن التغلب عليها.

قامت ماليزيا بتطبيق التحول الرقمي في الإصلاحات التي تناولت موضوعات المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠ وكانت ملخصها كما يوضحها الجدول (٣):

جدول رقم (٣): إصلاحات ماليزيا بمؤشر سهولة أداء الأعمال ٢٠٠٨-٢٠٢٠

السنة	الإصلاحات التي أثرت على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
٢٠٠٨	١- بداية تقديم طلبات الترخيص عبر الإنترنت: يوفر هذا الإصلاح الوقت لكل من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين. كما أنه يزيل الاتصال بينهما مما يقلل فرص الرشوة.

السنة	الإصلاحات التي أثرت على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
٢٠٠٩	٢- الإيداع الضريبي المبسط عبر الإنترنت: وهو ما كان ضمن مبادرة يعمل عليه مجلس الإيرادات الداخلية الماليزي (IRB) منذ عام ٢٠٠٤ لتنفيذ نظام لتقديم ودفع الضرائب من شأنها تعزيز المعاملات الإلكترونية غير الورقية. ٣- إطلاق نظامًا إلكترونيًا للملفات الإلكترونية ونظامًا إلكترونيًا لإدارة القضايا يعمل على ميكنة العمليات اليدوية، ويزود المحاكم بسجلات لإيداع القضايا والأحداث. (The World bank, 2008)
٢٠١١	١- تحسين إجراءات التسجيل عبر الإنترنت، واستكمال عملية إنهاء كافة الطلبات والأوراق وإرسالها عبر الإنترنت (يسرد موقع الويب الخاص به جميع النماذج التي يجب ملؤها ويوفر نسخًا قابلة للتنزيل ويمكن المستخدمين من إرسال جميع الأوراق إلكترونياً). ٢- تقديم حوافز لاستخدام الأنظمة والخدمات الإلكترونية منها إتاحة الخدمة مجاناً أو بتكلفة أقل.
٢٠١٢	١- في مجال تأسيس الشركات: تقديم المزيد من الخدمات عبر الإنترنت. ٢- في مجال تسجيل الملكية: إدخال إجراءات عبر الإنترنت لتقييم ودفع رسوم الطوابع، مع اقتطاع ٦ أيام. أدى إدخال ماليزيا للختم عبر الإنترنت إلى تقليل الوقت والتكلفة لنقل الملكية. ٣- دفع الضرائب عبر الإنترنت ٤- التجارة عبر الحدود: استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات
٢٠١٤	١- أدخلت التسجيل الإلكتروني في محاكمها ٢- تقديم معلومات السجل العقاري على الإنترنت ٣- دمج الشركات والضرائب والضمان الاجتماعي وصناديق التوظيف في مكان واحد. وتوفير التسجيل في نفس اليوم ٤- السماح بإرسال الشكاوى إلكترونياً في مجال تسهيل تنفيذ العقود. ٥- جعلت الامتثال الضريبي أسهل من خلال تحسين الأنظمة الإلكترونية وتوافر البرامج. وتعزيز نظام الملفات الإلكترونية الخاص به من خلال إدخال حفظ الملفات عبر الهاتف الذكي
٢٠١٥	يعتبر عام ٢٠١٤ هو العام الذي شهدت فيه ماليزيا التقدم الأكبر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهو يعكس الإصلاحات التي قامت بها في السنوات السابقة. قامت ماليزيا عام ٢٠١٤ بإعادة هندسة وتبسيط ٧٣٥ ترخيص أعمال لتقل إلى ٤٥٤ ترخيص مما أدى إلى تخفيض التكاليف بمقدار ٧٢٩ مليون رنجيت ماليزي. (Rehan, 2015) ^(١٩)
٢٠١٥	أنشأت أكبر شركة مرافق كهربائية في ماليزيا، Tenaga Nasional Berhad، صفحة ويب مع حاسبة فاتورة للاتصالات السكنية والتجارية والصناعية - مما يسهل على العملاء تقدير تكاليف الكهرباء المستقبلية بناءً على مستوى الجهد والسعة الاشتراكية لاتصالهم والاستهلاك الشهري المقدر خلال فترات الذروة وخارج الذروة. يقدم الموقع أيضاً نصائح للشركات حول كيفية زيادة توفير الطاقة. وهي توفر "آلة حاسبة لمراجعة الطاقة" لتقدير

(19) Rehan, M., "Simplifying Rules and Regulations Malaysia's Experience", The 2nd Asian Public Governance Forum on Public Innovation, Hanoi, Vietnam, 2015.

السنة	الإصلاحات التي أثرت على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
	استهلاك الكهرباء للأجهزة المختلفة. هذه الأدوات لا تساعد العملاء فقط على فهم فواتير الكهرباء الخاصة بهم؛ كما أنها تسمح لهم بتحليل استخدامهم للكهرباء وتحديد طرق زيادة الكفاءة. إلى جانب خدمات الدفع الإلكتروني للفواتير، وتتبع حالة الطلب المقدم للحصول على الكهرباء.
٢٠١٧	١- إنشاء النافذة الموحدة في ماليزيا، التي تغطي الصادرات والواردات، من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص وكلفت حوالي ٣,٥ مليون دولار. ٢- تسجيل الملكية: إطلاق نافذة إلكترونية واحدة لتسجيل ونقل الملكية e-tanah
٢٠١٨	لم تتضمن إصلاحات تمكين رقمية بقدر ما تضمنت على: - إصلاح في القوانين لتعزيز الوصول إلى الائتمان من خلال اعتماد قانون جديد ينشئ سجلاً حديثاً للضمانات. - حماية المستثمرين الأقلية من خلال المطالبة بمزيد من الشفافية في الشركات. - تطوير البنية الأساسية والمعدات والمرافق في ميناء كلانج: لجعل الاستيراد والتصدير أسهل من خلال تحسين البنية التحتية.
٢٠١٩	تم قياس ست إصلاحات في ماليزيا من خلال ممارسة أنشطة الأعمال، مما أدى إلى ثاني أعلى تحسن إقليمي في درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية. ثلاثة من الإصلاحات كانت في مجال التحول الرقمي وهم: - بدء النشاط عن طريق إدخال نظام تسجيل عبر الإنترنت لضريبة السلع والخدمات. - تسجيل الملكية، حيث جعلت ماليزيا نقل الملكية أبسط من خلال تنفيذ منصة النافذة الواحدة e-Tanah عبر الإنترنت لإجراء عمليات البحث عن العقارات. - التجارة عبر الحدود من خلال إدخال النماذج الإلكترونية وتعزيز نظام التفتيش القائم على المخاطر. كما جعلت ماليزيا الاستيراد والتصدير أسهل من خلال تحسين البنية التحتية ونظام تشغيل الميناء في ميناء كلانج.

المصدر: Doing business reports, different issues 2006-2020, worldbank.

وبتتبع ترتيب ماليزيا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٠، يلاحظ تحسن ترتيب ماليزيا في المؤشرات التي شهدت إصلاحات تنطوي على تبني الحلول الرقمية، والتي كان ملخصها كالآتي:

- ١- تحسن ترتيب ماليزيا بصورة كبيرة عام ٢٠١٤، حيث انتقلت إلى المركز السادس (بالمقارنة بالمركز ١٢ عام ٢٠٠٨) وأصبحت ضمن مجموعة الدول العشرة الأولى على مستوى العالم.
- ٢- اقترنت أغلب التحسينات في ترتيب ماليزيا بتبسيط الإجراءات بشكل كبير إلى جانب تطبيق الحلول الإلكترونية، والتي كان لها أثر في تحسن ترتيب بعض المؤشرات:

أ- تأسيس الشركات: تحسن المؤشر بسبب اقتران تبني الحلول الإلكترونية بتبسيط الإجراءات في نفس الوقت، حيث تحسن ترتيب ماليزيا في عام ٢٠١٢ لتكون في المركز ٥٠ بالمقارنة بالمركز ١١٣ عام ٢٠١١، وذلك بسبب أن ماليزيا قامت بدمج تسجيلات الشركة والضرائب والضمان الاجتماعي وصناديق التوظيف في مكان واحد One-stop

shop وتوفير التسجيل في نفس اليوم مع إتاحة إنهاء بعض الخدمات عن طريق الإنترنت. وتحسن مرة أخرى عام ٢٠١٤ ليكون في المركز ١٦ بالمقارنة بالمركز ٥٤ عام ٢٠١١ وذلك كان بسبب خفض رسوم تسجيل الشركة. وهو ما يعني أن نجاح تبني الحلول الإلكترونية في تأدية الخدمات يجب أن يتم في ظل الالتزام والاستمرارية في تبسيط الإجراءات والابتعاد عن البيروقراطية.

ب- الحصول على الكهرباء: تحسن ترتيب ماليزيا من المركز ٥٩ عام ٢٠١٢ إلى المركز ١٣ عام ٢٠١٦ ثم للمركز ٨ عام ٢٠١٧ إلى أن استقر عند المركز الرابع عام ٢٠٢٠، وذلك يرجع إلى تبسيط الإجراءات بشكل أساسي مثل تحسين كفاءة العمليات بمرفق الكهرباء وتحسين الاتصال مع المقاولين، وإلغاء زيارة الموقع لتوصيلات الكهرباء التجارية الجديدة. إلى جانب إنشاء منصة إلكترونية وتطبيق إلكتروني (myTNB) لكل ما يتعلق بكيفية الحصول على الكهرباء سواء للمنازل أو للأعمال^(٢٠).

ج- استخراج تراخيص البناء: تحسن الترتيب من ١١٢ عام ٢٠١٢ إلى المركز الثاني عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب تبسيط عملية التعامل مع تصاريح البناء من خلال إنشاء مركز خدمات موحد (One-stop shop)، وخفض وقت تأدية بعض الخدمات.

د- تسجيل الملكية: تم إتاحة منصة إلكترونية للبحث عن الملكيات وفحص الامتيازات أو الأعباء على العقار (e-tanah) والذي تم إطلاقه عام ٢٠١٨، كما تم تزويد بوابة الحكومة MYEG الإلكترونية بكافة المعلومات عن الشركات وكذلك حالات الإفلاس، ويسهل ذلك على المحامين إجراء بحث عن الملكية قبل العرض للتأكد من عدم وجود أي أعباء أو قيود على التعاملات التي قد تؤخر تسجيل مذكرة النقل^(٢١).

هـ- التجارة عبر الحدود: تحسن ترتيب ماليزيا من المركز ٣٩ عام ٢٠٠٩ إلى المركز ٥ عام ٢٠١٤ بسبب إدخال نماذج إلكترونية كاملة بميناء كلانج، أو اعتماد نظام تبادل المعلومات إلكترونياً وباقي الموانئ، وتعزيز نظام التفتيش القائم على المخاطر، حيث أن تحسين البنية التحتية ونظام تشغيل بميناء كلانج واكتمال النظام الإلكتروني بالميناء e-Terminal Plus أسهم في تحسن الترتيب. ثم تراجع الترتيب عام ٢٠١٦ إلى ٤٩ بسبب تغير منهجية المؤشر واعتماد وقت النقل الداخلي ووقت تخليص الوثائق للاستيراد والتصدير، هذا إلى جانب أن ليس كل الموانئ تملك نظام إلكتروني كامل، ولكن تعتمد

(20) www.mytnb.com.my, 2023. www.mytnb.com.my/business/get-electricity/business-start-stop-electricity [Online] Available at: <https://www.mytnb.com.my/business/get-electricity/business-start-stop-electricity> [Accessed 1 September 2023].

(21) World Bank. "Doing Business in Malaysia 2020", Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO, 2020, p. 190.

على نظام تبادل المعلومات إلكترونياً في مرحلة تسجيل الشحنات مع استكمال باقي الإجراءات ورقياً.

و- دفع الضرائب: يعتبر مؤشر الضرائب في ماليزيا أكثر حساسية لمعدل الضريبة من تبني الحلول الإلكترونية، حيث لم يتأثر مؤشر دفع الضرائب بالحلول الإلكترونية التي تم تبنيها في نفس وقت زيادة معدلات الضريبة، تراجع ترتيب ماليزيا من المركز ٣١ عام ٢٠١٦ إلى المركز ٦١ عام ٢٠١٧ بسبب استبدال الضريبة على القيمة المضافة بضريبة السلع والخدمات. وفي عام ٢٠١٢ تراجع الترتيب إلى ٤١ بسبب إعادة فرض الضريبة على الأرباح العقارية. كان اعتماد ماليزيا لنظام إلكتروني لدفع الضرائب والذي بدأته عام ٢٠٠٤ له آثار إيجابية بالرغم من أنه لم يحقق النتائج المتوقعة منه خلال سنتين من إطلاقه وذلك كان بسبب التخوفات أمن المعلومات والخصوصية، وعدم ارتياح الأفراد في قبول التكنولوجيا والتعامل معها. إلا أنه خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ بدأت النتائج الإيجابية تظهر، حيث زادت نسبة المتحصلات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وزاد عدد دافعي الضرائب إلكترونياً^(٢٢).

٣- تطور التحول الرقمي في مصر وأثره على مناخ الاستثمار في مصر:

يرجع بدايات التحول الرقمي في مصر إلى عام ١٩٩٩ مع إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي عام ٢٠٠١ تم إطلاق برنامج الحكومة الإلكترونية والبدء في تنفيذ بعض المشروعات الاسترشادية.

وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٣ عام ٢٠٠٤ تم إسناد تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية إلى وزارة الدولة للتنمية الإدارية، وكانت وزارة الاتصالات تقوم بالدور الاستشاري والمساعد عن طريق تسهيل النفاذ والوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في ٣ مجالات أساسية وهي: التزويد بالأجهزة عن طريق مبادرة حاسب لكل بيت، وزيادة نسبة الوصول للإنترنت عن طريق مبادرة الإنترنت المجاني. وزيادة قدرة الشباب والموظفين في الدولة ورفع مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق التدريب. هذا إلى جانب دورها في مجالات أخرى تتعلق بهيكلية وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار وتحقيق الريادة الدولية^(٢٣).

وفي عام ٢٠١٠ تم إطلاق بوابة الحكومة المصرية لتقديم ١٢٠ خدمة للمواطنين والشركات. وترتب على ذلك تحسن ترتيب مصر في مؤشر الحكومة الإلكترونية من المركز ١٦٢ عام ٢٠٠٣ إلى

(22) World Bank, "Doing Business in Malaysia 2020", opcite, p. 180.

(23) MCIT, "Egypt's ICT strategy 2007-2010", cairo, 2007.

المركز ٨٦ عام ٢٠١٠ (من بين ١٩٢ دولة)^(٢٤). كما تم تدشين أولى الخطوات لبناء مجتمع وبيئة رقمية، حيث تم استصدار مجموعة قوانين مؤثرة مثل قانون تنظيم الاتصالات رقم ٢٠٠٣/١٠، وقانون التوقيع الإلكتروني رقم ٢٠٠٤/١٥، وقانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢^(٢٥).

أما بعد عام ٢٠١١ عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير وعدم الاستقرار السياسي في ذلك الوقت أُلغيت وزارة الدولة للتنمية الإدارية في التعديل الوزاري عام ٢٠١٤ وانتقل البرنامج الي وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، ثم إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليستقر في مسئوليتهما حتى وقتنا الحالي، وهذا الأمر ترتب عليه عدة نتائج هامة:

- تبلورت اهتمامات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ببرنامج التحول الرقمي في خطط تطوير البنية الأساسية للاتصالات، وتحديث البنية التكنولوجية والمعلوماتية للوزارات والجهات الحكومية، ثم إنشاء العاصمة الإدارية ومراكز الإبداع في المحافظات.
- كما تبلورت اهتمامات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في إنشاء المراكز التكنولوجية المطورة بالأحياء والمدن، توفير وحدات الخدمات المتنقلة للجمهور، وتطوير مكاتب الخدمات، بهدف تقليل معدل تردد المواطنين على الجهات الحكومية وتوفير الوقت والجهد والمال، تطوير منظومة المواليذ والوفيات، رفع قدرات الموظفين عن طريق التدريب. إلى جانب مشروع البنية المعلوماتية المكانية (عام ٢٠١٧) الذي يتيح صور الأقمار الصناعية لخدمات المحليات متابعة الأنشطة التنموية - تراخيص البناء والاتصالات على مخالفات البناء) لضبط العمران المصري، والالتزام بالاشتراطات البنائية والتراخيص.
- تأخرت مصر في مؤشر الحكومة الإلكترونية من المركز ٨٦ عام ٢٠١٠ إلى المركز ١٠٣ عام ٢٠٢٢، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة.

وفي عام ٢٠١٦ ومع إطلاق استراتيجية مصر للتنمية المستدامة -رؤية مصر ٢٠٣٠، ذكر التحول الرقمي ضمن الهدف الثالث للاستراتيجية تحت عنوان "اقتصاد قوي، تنافسي ومتنوع"، لتعمل مصر على "تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة، والعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ريادة الأعمال،

(٢٤) احمد السبكي، " مصر والتحول الرقمي"، LinkedIn، ٧ فبراير ٢٠٢٣، متاح علي الرابط:

<https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-ahmed-elsobky/?originalSubdomain=ae> [تاريخ الدخول ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣]

(٢٥) نورهان نهادي موسى، " التكميلية في التحول الرقمي"، رؤية تكنولوجية: التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والركائز الاساسية للتنفيذ، العدد الثاني، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، ص. ٢٨-٢٥.

والشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية^(٢٦). إلى أن بلغ التحول الرقمي أهميته القصوى والتي تبينت عام ٢٠٢٢ بعد الإعلان عن تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث ذكر "تعزيز التحول الرقمي" بين أحد الممكّنات الأساسية السبعة لتحقيق الاستراتيجية خلال الفترة القادمة^(٢٧).

وفي ٢٠١٧ قامت وزارة الاتصالات بالإعلان عن استراتيجية "بناء مصر الرقمية" وتقوم على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- **التحول الرقمي للخدمات الحكومية:** عبر منصة مصر الرقمية والبريد المصري حوالي ٤٢٠٠ مكتب بريد، تطبيقات المحمول، تطوير منافذ تقديم الخدمات مع الجهات المعنية؛ بهدف تقديم خدمات كفاء وتحسين إدارة موارد الدولة والحد من الفساد.
- **بناء المهارات:** من خلال نشر الثقافة الرقمية والوعي الرقمي والشمول المالي، حيث يكون لكل شريحة من المجتمع من الأطفال إلى المدارس والخريجين والمتخصصين منح تدريب وتأهيل تقدمها من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مبادرة "مستقبلنا رقمي". وتقليل الفجوة الرقمية بين الريف والحضر وتقديم الخدمات الرقمية وتوفير شبكات الألياف الضوئية في الريف والتمكين من استخدام الإنترنت.
- **تعظيم قدرات الدولة:** من خلال الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وزيادة الربط بكابلات الألياف الضوئية وتحسين جودة خدمات الاتصالات وتزويد محطات شبكات المحمول، تطوير مكاتب البريد المصري. إلى جانب تحقيق ريادة دولية في المجالات التنافسية مثل خدمات التعهيد. كما يتم العمل على نسج سياج تشريعي وحوكمي.

والجدول رقم (٤) يوضح التطور التاريخي لاستراتيجيات التحول الرقمي في مصر.

الجدول رقم (٤): التطور التاريخي لاستراتيجيات التحول الرقمي في مصر

الاستراتيجية	الأهداف والمحاور	المبادرات/ المشروعات
٢٠٠٤-١٩٩٩	- توصيل الخدمات للجمهور	- إطلاق بوابة الحكومة المصرية عام ٢٠٠٤
برنامج تطوير الخدمات الحكومية	- ميكنة الخدمات الحكومية	- بوابة المشتريات الحكومية عام ٢٠٠٥
للوزارات والهيئات الحكومية	- بيئة اتصال بالمستثمرين من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير مراكز خدمة متطورة	

(٢٦) رئاسة الجمهورية، استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) [Online]. متاح على الرابط:

<https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/>

[تاريخ الدخول ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣]

(٢٧) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة"، متاح

على الرابط التالي: <https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf> ، [تاريخ الدخول ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣]

الاستراتيجية	الأهداف والمحاور	المبادرات/ المشروعات
	- توفير قاعدة معلومات - تحديث نظم العمل بالوزارات - ضغط الإنفاق الحكومي وتنفيذ المشتريات الحكومية إلكترونياً - تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج على المستوى العالمي والإقليمي^(٢٨).	- قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، وإنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لرعاية المنافسة وضمان كفاءة الخدمات المقدمة بسوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. - إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITIDA بنهاية عام ٢٠٠٤ - تحرير سوق الاتصالات عام ٢٠٠٥ (بداية طرح المصرية للاتصالات).
٢٠٠٦-٢٠٠٣ مجتمع المعلومات المصري	- التحول لاقتصاد المعرفة من خلال: - بناء وتنمية مجتمع معلوماتي لزيادة الطلب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الدولة. - زيادة الصادرات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - تنمية وتطوير القوي البشرية - تهيئة المناخ التشريعي الملائم للتوجه نحو مجتمع المعلومات.	- إنشاء الحضانات التكنولوجية - إنشاء مراكز التدريب - إنشاء المراكز المجتمعية - تطوير محتوى التعليم الجامعي - مشروعات البنية المعلوماتية (الرقم القومي- السجل العيني- تطوير الهيئة القومية للبريد- توثيق التراث الحضاري والطبيعي) - المشروع القومي للتدريب. - إنشاء كليات للحاسبات والمعلومات بالجامعات.
٢٠١٠-٢٠٠٧ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ^(٢٩) .	- إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: (البنية الأساسية - البريد- التغطية) - تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للجميع: (مساعدة الحكومة في ميكنة الخدمات العامة المقدمة - التعليم - الزراعة- الصحة- المحتوى الرقمي)	- توفير أجهزة الكمبيوتر للمواطنين وبأسعار مناسبة في إطار مبادرات جهاز حاسب لكل بيت، والإنترنت المجاني، لزيادة معدلات استخدام الكمبيوتر والوصول للإنترنت. - إنشاء نوادي التكنولوجيا لزيادة النفاذ للخدمات الحكومية. برنامج تحديث البريد المصري - تسريع انتشار تكنولوجيا النطاق العريض.

(٢٨) د. علي لطفي " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي، ٢٠٠٧، ص. ١٦.

(29) Ministry of communication & information technology, "Egypt's ICT strategy 2007-2010", Cairo: MCIT, 2007.

المبادرات/ المشروعات	الأهداف والمحاور	الاستراتيجية
- برنامج محو الأمية الرقمية من خلال مبادرة التعليم المصرية لتحسين الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم قبل الجامعي والجامعي والتعليم المستمر والتعليم الإلكتروني	- الابتكار: تنمية صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات الموجهة للتصدير- رفع القدرات للأفراد والشركات الناشئة والمؤسسات البحثية والصناعة وتقوية العلاقة بينهم لدعم سوق العمل. - الترويج لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستثمار المحلي والأجنبي	
- استراتيجية الحوسبة السحابية الحكومية - مراكز الإبداع التكنولوجي وزيادة الأعمال للشركات الناشئة. - خدمة تسديد الضرائب إلكترونياً عبر مكاتب البريد - الأجهزة اللوحية للطلاب في الجامعات - مبادرة المحتوى الرقمي العربي. - إطلاق بنك المعرفة المصري	- تطوير البنية التحتية للاتصالات والخدمات البريدية - تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والتكنولوجية للوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية. - تعزيز القدرات البشرية - تفعيل المواطنة الرقمية - تطوير وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات -	٢٠١٧-٢٠١٢ استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ^(٣٠) .
تتضمن الاستراتيجية ٤٠ برنامج و ١٢ مشروع منها: - إنشاء المجلس القومي للمدفعوعات لتحسين المدفعوعات الإلكترونية. - إطلاق منصة مصر الرقمية digital.gov.eg - إطلاق ٧ استراتيجيات (ممكنات) أخرى تتعرض لقضايا محددة وهي^(٣١): ١- الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية. ٢- إطلاق استراتيجية تصنيع الإلكترونيات	تقوم على ٣ ركائز و ٢ ممكنات (enablers) - الركائز هي: - التحول الرقمي للخدمات الحكومية - بناء المهارات - تعظيم قدرات الدولة - والممكنات هي: - الاستثمار في كفاءة البنية التحتية المعلوماتية وانتشارها. - بناء سياج تشريعي مُنظم للقطاع وجاذب للاستثمارات.	استراتيجية بناء مصر الرقمية "رؤية مصر ٢٠٣٠" ٢٠١٧-٢٠٣٠

(٣٠) وزارة الاتصالات، "الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧: المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة"، القاهرة، ٢٠١٢.

(٣١) موقع وزارة الاتصالات، www.mcit.gov.eg

المبادرات/ المشروعات	الأهداف والمحاور	الاستراتيجية
٣- استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد. ٤- الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي. ٥- الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. ٦- استراتيجية الحوسبة السحابية. ٧- استراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود ٢٠٢٢-٢٠٢٦ - تطوير منظومة الحيازة الزراعية وإصدار الكارت الذكي للفلاح. - ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل. - ميكنة المستشفيات الجامعية، والتحول الرقمي في التشخيص الطبي. - تطوير أداء الحكومة من خلال التعاون مع قطاعات الدولة في تنفيذ مشروع انتقال الحكومة الى العاصمة الإدارية الجديدة للتحول الى حكومة ذكية تشاركية لا ورقية - تنفيذ مشروعات منظومة إنفاذ القانون، وعدالة مصر الرقمية، والتحول الرقمي في السجون. - التحول الرقمي في منظومة إدارة أملاك الدولة، والرقم القومي للعقارات. - مشروع حياة كريمة رقمية - مركز الإبداع الرقمي		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على المصادر المذكورة

كما يمكن صياغة نموذج التحليل الرباعي (SWOT) للتحول الرقمي في مصر من خلال الشكل (٢).

الشكل رقم (٢): التحليل الرباعي (SOWT) للتحول الرقمي في مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الموقع الجغرافي المتميز لمصر، حيث تقع على الممر الرئيسي للبيانات في العالم (يمر بها أكثر من ٩٠٪ من البيانات) - زيادة في أعداد مستخدمي الإنترنت والهاتف المحمول. - التوسع في المدن الذكية (العاصمة الإدارية الجديدة) - منصة مصر الرقمية.	- انخفاض الوعي والثقافة الرقمية - انخفاض جودة خدمات الإنترنت - انخفاض الإنفاق على البحوث والتطوير - ارتفاع نسبة الأمية الرقمية - قصور في المهارات الرقمية - بطء التنفيذ لسياسات التحول الرقمي - تأخر إصدار التشريعات الخاصة بالتحول الرقمي. - ضعف آليات التمويل.
الفرص	التحديات
- زيادة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو. - وجود مبادرات حكومية للمهارات الرقمية. - وجود عدد من استراتيجيات التمكين للتحول الرقمي مثل استراتيجية التجارة الإلكترونية- الذكاء الصناعي - الحوسبة السحابية وغيرها.	- اختلاف أولويات التنمية من فترة لآخرية تؤثر على درجة الاهتمام باستراتيجية التحول الرقمي. - التطور التكنولوجي السريع - تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي - التمويل غير الكافي لبرامج التحول الرقمي. - انخفاض الناتج المحلي / للفرد

المصدر: إعداد الباحثة

قامت مصر بتطبيق التحول الرقمي في الإصلاحات التي تناولت موضوعات المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠، وكانت ملخصها كما يوضحها الجدول (٥):

جدول رقم (٥): إصلاحات مصر بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٨-٢٠٢٠

السنة	الإصلاحات التي أثرت على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
٢٠٠٨	جاءت مصر بمقدمة قائمة الدول الأكثر إصلاحاً، حيث قامت بخمسة إصلاحات: - استمرار تطوير إجراءات التأسيس بجمع خدمات الاستثمار (أطلقت خدمات مجمعات الاستثمار منذ عام ٢٠٠٥ وتُبني على فكرة تقديم جميع خدمات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص والموافقات في مكان واحد). - خفضت من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للشركات، كما قللت من الوقت وعدد الإجراءات اللازمة للتأسيس. - قللت من التكاليف اللازمة لتسجيل الملكية. - تأسيس نافذة واحدة بالموانئ؛ مما قلل الوقت اللازم للاستيراد والتصدير. - تخفيف البيروقراطية لاستخراج تراخيص البناء. - إنشاء مكتب خاص لمعلومات الائتمان I-Score.
٢٠٠٩	جاءت مصر في المركز العاشر بقائمة الدول الأكثر إصلاحاً، حيث قامت بالإصلاحات الآتية:

السنة	الإصلاحات التي أثرت على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
	- إلغاء رسوم نقابة المحامين وأتمتة التسجيل الضريبي. - قانون البناء الجديد الذي أنشأ نافذة واحدة لمعالجة الموافقات المتعلقة بالبناء. - تبسيط الإجراءات الإدارية لتسجيل الملكية، وإعادة تنظيم سير العمل بين السجل العقاري وهيئة المساحة المصرية، وإدخال حدود زمنية لعدة إجراءات. - تعزيز حماية المستثمرين من خلال إدخال شرط أن يقوم مدقق حسابات مستقل بتقييم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة قبل الموافقة. - تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان حق المقترضين في فحص بياناتهم في مكتب الائتمان الخاص. - تحديث مرافق الموانئ في الإسكندرية وتسريع التخليص الجمركي، وتقليل الوقت اللازم لفتح خطاب اعتماد
٢٠١٠	- إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. - إصدار مواد تنفيذية لتنفيذ قانون البناء الجديد وإلغاء معظم الموافقات المسبقة على تصاريح البناء. - أضافت الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score تجار التجزئة إلى قاعدة بياناته، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية. - تسهيل إنفاذ العقود من خلال إنشاء المحاكم الاقتصادية المتخصصة.
٢٠١١	- بدء عمل تجاري: تخفيض تكلفة بدء عمل تجاري، وإطلاق (جزئي) لنظام إلكتروني لتأسيس الشركات، المرحلة الأولى من النظام تسمح بتقديم طلب التسجيل عبر الإنترنت. إلى جانب العمل على إدخال مزيد من الجهات في منظومة الشباك الواحد لإنهاء إجراءات تأسيس الشركات. - التجارة عبر الحدود: سهلت مصر التجارة من خلال إدخال نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.
٢٠١٥	- تعزيز حماية المستثمرين من خلال إدخال متطلبات إضافية للموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وزيادة متطلبات الإفصاح عن مثل هذه المعاملات إلى البورصة.
٢٠١٦	- تعزيز حماية المستثمرين من خلال منع الشركات التابعة من الاستحواذ على الأسهم التي تصدرها الشركة الأم. (Worldbank, 2016)
٢٠١٧	- تسهيل بدء نشاط تجاري من خلال دمج الإجراءات في النافذة الواحدة من خلال إنشاء وحدة متابعة مسؤولة عن الاتصال بمصلحة الضرائب والعمل نيابة عن الشركة. - تعزيز حماية المستثمرين الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين ودورهم في قرارات الشركات الكبرى وتوضيح هيكل الملكية والرقابة.
٢٠١٨	- رفع تكلفة التحقق من عقد البيع والمصادقة عليه، مما زاد صعوبة تسجيل الملكية - تعزيز حماية المستثمرين الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين ودورهم في قرارات الشركات الكبرى.
٢٠١٩	- بدء عمل تجاري: إلغاء شرط الحصول على شهادة بنكية وإنشاء مركز واحد للخدمات.

السنة	الإصلاحات التي أثرت على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
	- تعزيز الوصول إلى الائتمان من خلال إدخال إمكانية منح حق ضمان غير حيازي في فئة واحدة من الأصول المنقولة دون الحاجة إلى وصف محدد للضمان. يُمنح الدائنون المضمونون أولوية مطلقة على المطالبات الأخرى، مثل العمل والضرائب، خارج إجراءات الإفلاس وداخلها. - تعزيز حماية المستثمرين من خلال زيادة شفافية الشركات. - دفع الضرائب: تسهيل دفع الضرائب من خلال توسيع نطاق الاسترداد النقدي لضريبة القيمة المضافة للمصنعين في حالة الاستثمار الرأسمالي. - حل مشكلة الإعسار: إدخال إجراءات إعادة التنظيم، والسماح للمدينين ببدء إجراءات إعادة التنظيم ومنح الدائنين مشاركة أكبر في الإجراءات.
٢٠٢٠	- التأسيس: تخفيض متطلبات الحصول على شهادة عدم الالتباس. - الحصول على الكهرباء: تحسين إمدادات الكهرباء من خلال تنفيذ أنظمة آلية لرصد انقطاع التيار الكهربائي والإبلاغ عنه. - حماية المستثمرين: من خلال اشتراط موافقة المساهمين عندما تصدر الشركات المدرجة أسهماً جديدة. - دفع الضرائب: من خلال إدخال نظام عبر الإنترنت لتقديم ودفع ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة.

المصدر: تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، أعداد مختلفة، البنك الدولي worldbank.

يتضح من الجدول السابق غياب مصر عن تنفيذ أية إصلاحات خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤، كما كان دفع الضرائب عام ٢٠١٤ أكثر تكلفة للشركات من خلال زيادة معدل ضريبة الدخل على الشركات، وكذلك الحصول على تراخيص البناء والتي كانت تأخذ ٧ شهور، وإنفاذ العقود حيث كانت تأخذ ٣ سنوات في المحاكم. وذلك يرجع إلى فترة غياب الرقابة المؤسسية في ظل عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة يناير ٢٠١١. كانت أغلب الإصلاحات في المؤشرات إجرائية ولم تتضمن أغلبها استخدام التكنولوجيا، ويمكن توضيح ذلك من خلال استعراض المؤشرات التي تأثرت بالتحول الرقمي بشكل كبير:

أ- **تأسيس الشركات:** بالرغم من الإعلان عن برنامج التأسيس الإلكتروني للشركات والذي نص عليه قانون الاستثمار ٢٠١٧/٧٢ والمادة رقم ٣٢ من لائحته التنفيذية عن طريق إنشاء حساب على البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للاستثمار يتم فيها استيفاء البيانات ودفع الرسوم إلكترونياً، كما يتم التوقيع الإلكتروني لكافة النماذج. إلا أن تنفيذ الخدمة يتم في نطاق ضيق ومدة زمنية أطول مع وجود حاجة لاستكمال الإجراءات على أرض الواقع.

ب- **التجارة عبر الحدود:** تراجع ترتيب مصر من ٢٦ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٩ عام ٢٠١٥ ليستقر عند ١٧١ عام ٢٠٢٠، وانحصرت الإصلاحات فقط في تطبيق غير كامل لنظام النافذة الواحدة لتسليم الأوراق والدفع وعدم تطبيق التحول الرقمي على منظومة الجمارك المصرية والربط مع الجهات الأخرى، حيث تعتمد المنظومة على العامل البشري خاصة مع تكرار تعطل النظام

الإلكتروني، كما لا يوجد منظومة لإدارة المخاطر للكشف عن الشحنات، وعدم توحيد إجراءات الإفراج بين الموانئ^(٣٢).

ج- دفع الضرائب: بدأ بالترتيب ١٥٠ عام ٢٠٠٨ وانتهى عام ٢٠٢٠ بالترتيب ١٥٦ وكان أقل ترتيب أحرزته مصر ١٣٦ عام ٢٠١١، بينما كان أسوأ ترتيب عام هو ١٦٨ عام ٢٠١٨، وبالتالي يعد من أكثر مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تأخراً. بدأت وزارة المالية تطبيق التحول الرقمي بداية من ٢٠٢١ في اطار كل من الفاتورة الإلكترونية، والتحصيل الإلكتروني للضرائب، وبالتالي لم يرصد المؤشر خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢٠ أي أثر لتطبيق نظام موحد للتحول الرقمي على تحسن مؤشر دفع الضرائب باستثناء تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الضريبية عام ٢٠١٨، وقرار وزير المالية عام ٢٠١٩ بإلزام شركات الأموال و المسجلين بضريبة القيمة المضافة بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً خلال عام ٢٠١٩، وتحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني. أدى تطبيق الفاتورة الإلكترونية الضريبية عام ٢٠٢٠ إلى التحسن ثلاثة مراكز عن العام السابق مباشرة. كما ساهم التحول الرقمي في تسهيل المعاملات الضريبية وتعزيز المتحصلات بنسبة ٨٩,٦٪ وفقاً لدراسة مستوي تقييم العاملين بمصلحة الضرائب؛ مما كان له الأثر في زيادة الإيرادات الضريبية من ٧٣٦ مليار جنية عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٨٣٠ مليار جنية عام ٢٠٢٠/٢٠٢١^(٣٣).

د- استخراج تراخيص البناء: تحسن ترتيب مصر في مؤشر تراخيص البناء منذ عام ٢٠١٧ حيث كان الترتيب ٦٤، بينما كان أسوأ ترتيب هو ١٦٥ عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وكان جزء من التحسن يرجع في جزء منه إلى تغيير المنهجية عام ٢٠١٦ التي أدت إلى تقليل التكلفة، كما تم تقليل عدد الإجراءات وتقليل الوقت. وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه منذ عام ٢٠١٧ تم إعداد دليل إجراءات تراخيص البناء على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التنمية المحلية، وذلك ضمن إعداد دليل الخدمات المقدمة للمواطنين، ولكن لم يتم اعتماد أي حلول إلكترونية لتأدية الخدمات الخاصة بتراخيص البناء لإمكانية رصد أثرها المباشر على الترتيب.

هـ- تسجيل الملكية: بدأ المؤشر بالترتيب ١٠١ عام ٢٠٠٨، وانتهى بالترتيب ١٣٠ عام ٢٠٢٠، وكان أفضل ترتيب هو ٨٤ عام ٢٠١٥، بالرغم من وجود قاعدة بيانات إلكترونية شاملة وعملية للتحقق من (الامتيازات والرهون العقارية والقيود وما شابه ذلك، إلا أنه مازال يتم الاحتفاظ بالخطط المساحية في شكل ورقي، كما لا توجد قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة بين الهيئة

(٣٢) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٩. *أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي للتحول الرقمي للاقتصاد المصري- الورشة التاسعة*، القاهرة، (<https://rb.gy/zrt9w>) تاريخ الوصول ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣

(٣٣) سيدة أحمد أحمد حسن، " التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، العدد (٢)، إبريل ٢٠٢٣، ص. ٣٧٣-٤٠٦.

المصرية العامة للمساحة (لتسجيل الحدود وتدقيق المخططات وتوفير المعلومات المساحية)، وبين مصلحة الشهر العقاري لتسجيل الممتلكات.

و- الحصول على الكهرباء: بدأ المؤشر عام ٢٠١٢ بالترتيب ١٠١ وانتهى بالترتيب ٧٧ عام ٢٠٢٠، بسبب زيادة موثوقية وشفافية مؤشر التعريف؛ ويرجع ذلك إطلاق منظومة العدادات الذكية الإلكترونية والمسبقة الدفع للكهرباء والمياه والغاز منذ عام ٢٠١٤ وتم البدء في تشغيل العداد الذكي عام ٢٠١٧، والقائم على التسجيل والتحكم عن بعد وتعريف الكهرباء المتغيرة، ومن المستهدف تعميم هذه العدادات في كامل الشبكة بحلول عام ٢٠٢٧. وشحن الكارت يكون عن طريق مراكز الشحن إلى جانب منفذ شركات التحصيل الإلكتروني. وإطلاق المنصة الموحدة لخدمات الكهرباء (eservices.eehc.gov.eg) لتسهيل إتمام جميع العمليات الخاصة بشركة الكهرباء دون الحاجة للتوجه إلى المصالح الحكومية.

ز- إنفاذ العقود: بدأ المؤشر بالترتيب ١٤٥ عام ٢٠٠٨ وانتهى بالترتيب ١٦٦ عام ٢٠٢٠، لم تسجل مصر تقدماً فيما يتعلق بميكنة المحاكم، وذلك على الرغم من التعديلات التي تمت عام ٢٠١٩ على قانون المحاكم الاقتصادية رقم ٢٠٠٨/١٢٠، والذي أتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية إلكترونياً والذي تم بناء عليها إطلاق تجريبي لمنصة تقاضي إلكترونية (elec.eecourts.gov.eg) لتختص بتقديم الخدمات القضائية للمنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية. وبالتالي نرى أن الإصلاح موجود إلا أنه لم يؤثر على الترتيب، وذلك يرجع إلى أن القانون لم يجبر اللجوء إلى منظومة التقاضي الإلكتروني، كما أنه في نفس الوقت لم يتم إلغاء منظومة التقاضي الورقي.

ثالثاً: النتائج:

تبين أن مناخ الاستثمار لم يستفيد من استراتيجيات التحول الرقمي لمصر، وذلك للأسباب الآتية:

- جميع استراتيجيات التحول الرقمي عامة، حيث تتضمن مجموعة من الأهداف والمحاور العامة ولا تتضمن خطة عمل محددة وفقاً لإطار زمني للتنفيذ أو برنامج للمتابعة وتقييم الأداء (مثل أغلب الممارسات الدولية).
- اهتمت كافة الاستراتيجيات منذ بداية إطلاقها عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٧ بكل من البنية التحتية للاتصالات، وزيادة النفاذ.
- أدى تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي إلى وجود تحسن تدريجي في المؤشرات المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية والنفاذ، كما كان أغلب هذا التحسن بطيء بالمقارنة بطول الفترة، وهو ما أدى إلى ضعف الأداء مقارنة بدول المقارنة فيما يتعلق بمؤشرات التحول الرقمي.

- ظلت استراتيجيات التحول الرقمي تحتل مرتبة ثانية ضمن ترتيب الأولويات؛ وهو ما أسهم في تراجع الجدول الزمني لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.
- بطء تنفيذ استراتيجية مصر تصنع الإلكترونيات والتي تمكن بين بداية وضع قاعدة لصناعة وطنية للسلع عالية التكنولوجيا.
- غياب استراتيجية خاصة لصناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
- ضعف إدارة برنامج التحول الرقمي بسبب عدم وجود خطة عمل محددة وفترات زمنية للتنفيذ.
- عدم التعامل بمنهجية مع مقاومة التغيير وزيادة الوعي الثقافي بأهمية التحول الرقمي بين المؤسسات والمواطنين.
- التنفيذ التدريجي للاستراتيجيات أدى إلى تقادمها في ظل التطورات السريعة التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التركيز في بناء رأس المال البشري على التدريب وعدم التعامل مع تحسين منظومة التعليم لعلاج انخفاض مستوى المهارات للخريجين لتلائم متطلبات سوق العمل.
- تأخرت إصدار التشريعات المنظمة للتحول الرقمي، حيث صدر قانون تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٣، وصدر قانون التوقيع الإلكتروني عام ٢٠٠٤ وسط إشكالية تحول دون تطبيقه نتيجة عدم وجود بنود ملزمة لجميع الجهات الحكومية للعمل بالتوقيع الإلكتروني.
- المشكلات الهيكلية التي يتأثر بها مناخ الاستثمار في مصر خلال فترة المقارنة (والتي تقلل من قدرتها على استيعاب نتائج تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي) وتجد جذورها في:
 - عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.
 - تراجع الوضع الخارجي للاقتصاد المصري.
 - انخفاض متوسط دخل الفرد.
 - تعقد وبطيء العمليات الإجرائية على طول دورة حياة المشروع والتي رصدتها مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.
- في ضوء عرض التجربة الماليزية في تبني التحول الرقمي ودوره في تحسين مناخ الاستثمار يمكن تلخيص أبرز خطوطها العريضة كما يلي:
 - بدأت ماليزيا بتهيئة مناخ الأعمال عن طريق برامج خاصة لتبسيط الإجراءات وتحديث اللوائح، والتي استغرقت من ٣ إلى ٥ سنوات.

- إدخال النظم الإلكترونية بشكل تدريجي مع مراعاة الإلزام بتطبيقها.
- تهيئة العنصر البشري لاستيعاب التحول الرقمي والنظم الإلكترونية المطبقة ورفع المهارات الرقمية
- الاستكمال والتحديث المستمر للبنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- بناء قاعدة للمنتجات من الصناعات عالية التقنية.
- تهيئة ورسم الإطار الخاص بالبيئة التشريعية وإرساء قواعد الأمن السيبراني اللازمة لتطبيق نظام موحد للتحول الرقمي في إطار الخطط الاستراتيجية.
- تحسن ترتيب ماليزيا في المؤشرات التي شهدت إصلاحات تنطوي على تبني الحلول الرقمية
- تحقق فرض الدراسة بالنسبة لماليزيا وعدم تحقيقه بالنسبة لمصر، حيث تحسن ترتيب ماليزيا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي شهدت إصلاحات تنطوي على تبني الحلول الرقمية. في الوقت الذي لم تحقق مصر تقدماً في هذه المؤشرات، حيث كانت أغلب الإصلاحات في المؤشرات إجرائية ولم تتضمن أغلبها استخدام التكنولوجيا.

رابعاً: المقترحات:

من خلال النتائج السابق عرضها يمكن أن نقترح عدداً من المقترحات والتي نري أنها يمكن أن تعمل علي زيادة دور التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وذلك استرشاداً بنتائج التجربة الماليزية في ذلك المجال، ومن ثم سيتم تقسيم هذه المقترحات إلى مجموعتين، وذلك على النحو التالي:

١- مقترحات قصيرة الأجل:

- أ- إنشاء هيئة قومية للتحول الرقمي لمتابعة وتقييم البرامج التنفيذية لاستراتيجية التحول الرقمي والمبادرات والبرامج الخاصة بها.
- ب- تكوين لجان للتقييم ومتابعة التنفيذ وفقاً للجدول الزمني للاستراتيجيات والبرامج المقترحة للتحول الرقمي، ورفع التقارير المباشرة لرئاسة الوزراء لرصد أوجه القصور ومعالجتها وإعادة التوجيه.
- ج- صياغة برنامج لتبسيط وميكنة الإجراءات والخاصة ببيئة الأعمال بداية من التأسيس، وحتى الحصول على التراخيص لأداء الأعمال.
- د- مراجعة القوانين المنظمة لبيئة التحول الرقمي لمواكبة التطور التكنولوجي السريع، وإصدار اللوائح التنظيمية لها.
- هـ- النظر في تعديل القوانين الحالية لتتضمن الإلزام باستخدام التوقيع الإلكتروني.

- و- دعم عمل اللجان الفنية والاستشارية بالمجلس الأعلى للمجتمع الرقمي.
- ز- تدشين مؤشر وطني لقياس التحول الرقمي في مصر، ووضعه ضمن الإحصاءات القومية للدولة.

٢- مقترحات متوسطة وطويلة الأجل:

- أ- توفير خدمات إنترنت بسرعة وجودة عالية بعيدًا عن زيادة التكلفة عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين البيئة التنظيمية لسوق الاتصالات.
- ب- الربط الإلكتروني البيئي لقواعد البيانات بين كافة الجهات الحكومية بما يسهل على مقدم الخدمة ومتلقيها الوقت والإجراءات.
- ج- صياغة برامج توعية وتدريب لفئات المجتمع: العاملين بمؤسسات الدولة، والأفراد وفقًا للفئات العمرية والتعليمية والجغرافية، وعلى مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- د- التنسيق الكامل لجهات استراتيجية مصر تصنع الإلكترونيات.
- هـ- ربط خطط التدريب ورفع المهارات الرقمية والقدرات التكنولوجية بكل من استراتيجية مصر الرقمية، وتنمية المناطق التكنولوجية.
- و- صياغة استراتيجية خاصة للبرمجيات لخدمة السوق المحلي، وزيادة التنافسية لخدمة الأسواق الإقليمية العربية والأوروبية.
- ز- تكوين لجنة لتحسين مناخ الاستثمار (ضمن الهيئة القومية للتحول الرقمي المقترحة) لمتابعة برنامج خاص لتبسيط ومكينه الإجراءات التي سيتطرق لها مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المتوقع استئناف إصداره في السنوات القادمة.

قائمة المراجع:

١- المراجع العربية:

- ولاء مجدي إسماعيل رزق (٢٠١٥): "تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- حلا زيدان المعاضيدي (٢٠٢١): "واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد الأول، العدد الخامس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- وسيلة عجال ومحمد زياد (٢٠٢٢): "دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

- المطراوي، خ (2023)، الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر. افاق اقتصادية معاصرة، ص ٧٠، مسترجع من <https://www.idsc.gov.eg/Publication/details/8521>
- شطار، م. (2023). دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الإصدار (٩)، العدد (٢)، ص ٥٥٢-٦٤٤، doi:10.21608/jdl.2023.205882.1150 .
- تريندز للبحوث والاستشارات. (سبتمبر ٢٠٢٢)، العلاقة بين تحسين بيئة الأعمال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دروس تقدمها سنغافورة ونيوزيلندا للدول الأفريقية، مسترجع من <https://shorturl.at/3WPGH>
- الشيما السيد عبد الشافي ثابت، عيبر فرحات علي سليمان، عيد رشاد عبد القادر، " مؤشرات قياس التحول الرقمي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (٥٣)، العدد (٣)، ص. ٣٤٧-٣٧٤، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1417139>
- أبو زيد، احمد الشورى. (٢٠٢٢). 'الذكاء الاصطناعي وجوده الحكم'، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣، العدد (٤)، ص. ١٥٥.
- علاء الدين احمد جبر، "اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في ماليزيا"، مجلة L' Egypte Contemporaine، العدد (١١١)، يناير ٢٠٢٠، ص. ١٧٤.
- عائشة موزاوي، "التحول الي الحكومة الإلكترونية-دراسة تجربة ماليزيا"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (١١)، يونيو ٢٠١٨، ص. 859-879
- نورهان نهادي موسي، " التكاملية في التحول الرقمي"، رؤى تكنولوجية: التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والركائز الاساسية للتنفيذ، العدد الثاني، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، ص. ٢٥-٢٨.
- علي لطفي " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي، ٢٠٠٧، ص. ١٦.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٩. أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي للتحول الرقمي للاقتصاد المصري- الورشة التاسعة، القاهرة، (<https://rb.gy/zrt9w>) تاريخ الوصول ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣
- سيدة أحمد أحمد حسن، " التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المنوفية، العدد (٢)، إبريل ٢٠٢٣، ص. ٣٧٣-٤٠٦.

٢- المراجع الأجنبية:

- Abdulaziz Ibrahim Almahmoud. (2014): "Ease of Doing Business Rankings and Foreign Direct Investment in Developing Economies: Evidence from System GMM Approach, *Egyptian journal for commerce studies*, Vol. 38, issue 4, Mansoura university.

- Mohamed Balouza, (2018): "Economies, The Relationship between Institutional Quality and Foreign Direct Investment Inflows Empirical Study of Arab", Contemporary *Egypt journal*, Vol. 109, issue 531, Egyptian Association for Political Economy, Statistics and Legislation
- Maxim V. Vlasov. (2019). "Sustainability of a regional investment strategy: factors of a digital economy.", Vol. 8, issue 23, Amazonia Investiga.
- Schumpeter, J., "*capitalism, socialism and democracy*", e-Library ed. London: Routledge, 2003, pp. 32.
- UNCTAD, 2022. *investment policy review*, January, Issue 6, pp. 3.
- Worldbank, 2020. *Ease of doing business*, Washington D.C.: worldbank.
- Lee, C., "strategic Policies for Digital Economic Transformation: The Case of Malaysia", *Development Economics*, Nov. 2022, pp. 7.
- Ministry of economy, 2020. *Development Plans*. [Online] Available at: <https://www.ekonomi.gov.my/en/economic-developments/development-plans/rmk/previous-plans> [Accessed 16 Feb. 2024].
- Rehan, M., "*Simplifying Rules and Regulations Malaysia's Experience*", The 2nd Asian Public Governance Forum on Public Innovation, Hanoi, Vietnam, 2015.
- www.mytnb.com.my, 2023. www.mytnb.com.my/business. [Online] Available at: <https://www.mytnb.com.my/business/get-electricity/business-start-stop-electricity> [Accessed 1 September 2023].
- World Bank. "*Doing Business in Malaysia 2020*", Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO, 2020, p. 190.
- MCIT, "*Egypt's ICT strategy 2007-2010*", cairo, 2007.

٣- المواقع الإلكترونية:

- رئاسة الجمهورية، استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) [Online]. متاح على الرابط:
<https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/>
 تاريخ الدخول ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣]
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، المُحدثة"، متاح على الرابط التالي: <https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf> [تاريخ الدخول ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣]
- وزارة الاتصالات، "الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧: المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة"، القاهرة، ٢٠١٢.

موقع وزارة الاتصالات، www.mcit.gov.eg
المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٩. أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي
للتحول الرقمي للاقتصاد المصري- الورشة التاسعة، القاهرة، (<https://rb.gy/zrt9w>)
تاريخ الوصول ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣
احمد السبكي، " مصر والتحول الرقمي"، LinkedIn، ٧ فبراير ٢٠٢٣، متاح علي الرابط:
<https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-ahmed-elsobky/?originalSubdomain=ae>
[تاريخ الدخول ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣]